

خير في متعدد بتعدد تخصص لا شخص الى اقسامه وسائر ما هو قسم
 للكلام راجع اليه فالاماد شبه وحدة الشخصية تكون متفردة بتعدد
 تخصص فيكون في نوع امها مرقول با رجاع سائر الاقسام الى الخبر
 وحصول الكلام فيه بالوحدة النوعية وابن سعيده وكذا من يقول
 بالترقات الازلية شبه وحدة بالوحدة الجنسية لما ذكرناه من
 التعدد التخصص وجعلهم الاقسام المذكورة اقساما للكلام استغلا
 ولادلالة في ذكر القوم ما ذكره الامام بعد الجواب عن طرف بن سعيده
 بالتكلم بحسب الترقات وصيرورة الكلام احد تلك الاقسام
 بحسب علي ان الامام لا يقول بالترقات اذ الترقات المذكورة
 في الجواب عن بن سعيده هي ترقات الشخص الواحد المشبه وحدة
 بالوحدة الجنسية بالخصص المذكورة من الخبر والامر الذي مثلا
 والترقات التي يقول بها الامام هي ترقات الشخص الواحد
 المشبه وحدة بالوحدة النوعية بحسب الخبر فقط وايضا الامام قابل
 بان شخص خبري وسائر اقسام الخبر حصصه وابن سعيده يقول
 انه شخص واحد لكنه ليس خبرا ولا امرا لانها بل هذه الاقسام
 ليست الاحصاءه علي انه يجوز ان يقال الامام ايضا يقول بان
 شخص واحد وليس خبرا ولكن حصصه ليست الاقسام الخبر سمر
 لا يذهب عليك انه يفهم مما ذكرناه ان الخبر الحقيقي تخصصه لكنه
 لا ينقسم الي جزئين وتخصصين وذلك لان الحصة من الماهية الغنية
 بقيد خارج فهو يتزايد المقيد ففي هذه الدارحصة من مطلق
 هو يتعدا حقا برفه حصة اخرى منها مفيدة بمعنى تلك الدارحصة
 الشخصين فان امر واحد لا يكون له شخصان حقيقيان فالماهية
 في تعريف الحصة ماهي الا علم عن الكلية الجزئية او هي الكلية
 بمعنى ما يمكن للفعل فرض صدقه علي كثيرين وان لم يجوز العقل
 لتشمع الهوية اذ يمكن فرض صدقها عليهم وان لم يجوز كما يقال ان كان
 زيد

زيد كليا فلا يكون نفس تصوره ما نفا من وقوع الشركة لكن المعتبر عند
 المنطقيين في كون الشيء كليا هو ان يكون العقل مجوزا لعدم المنع والصدق
 علي كثيرين او هي الكلية لكن بمعنى ما يصدق علي متعدد افراد اكان او
 حصصا والهوية ايضا تصدق علي الحصص المتعددة كما قد تبادر لك
 المعتبر في كلية الشيء عند المنطقيين هو امكان صدقه علي الافراد
 المتعددة ايضا ثم اعلم انه علي هذا التقدير لا يراد علي الامام علي
 تقدير القول بالترقات الازلية انه يلزم التكرار في الصفة الواحدة
 الذاتية لما عرفت ولا يحتاج الي الجواب بان الماهية النوعية واحدة
 والتكرار انما هو بواسطة الشخصات وهي خارجة عن هذه الماهية
 عند المحققين وايضا لا يراد عليه علي تقدير القول بالترقات الحادثة
 علي هذا التقدير انه باطل ان كان الجنس والنوع لا يوجدان بدون
 الانواع والا فذلك الحيز في الحقيقي لا يوجد بدون حصصه وذلك
 لان تخصصه انما هو بعدكونه موجودا بانها امر الشخص ويوجد
 ما ذكرناه لك ما تقر به من ان شخص الحال انما هو بتخصص
 الحمل فكيف يصح القول بكون الكلام جنسا واحدا حقيقة او نوعا
 واحد اذ ذلك بعد القول بكونه صفة ذاتية له سبحانه وتعالى
 قايمة بحد ذاته تعالي حقيقة علي ان الكلي الطبيعي غير موجود في الخارج
 حقيقة بمعنى ان يكون الخارج طرفا لوجوده عند المحققين فتأمل
 في المقام فان الفرض من الملك الانعام انه في وقال شيخنا الثناطلي
 في رسالته بعد ان نقل عن العلي بن الحسين النشاوري في حاشيته علي امر
 البراهين ان المعنى القايم بذاته له دلالة عليه هذا النظر من حروف
 واصوات فكل المعاني العزوم من هذه الحروف هي معروفة من
 المعنى القايم بذاته تعالي والمعنى القايم بذاته انما هو مولاة
 ومدلول للحروف والاصوات ولا يمنع كون الشيء مدلول الشيء والاعلي
 غيره للاختلاف الجمة فتأمله وكيفية الاعتلاق بين هذه الحروف

Copyrighted material